Yemen Mobile يمن موبايل
معنا .. إتصالك أسهل

03

البيانات المالية المدققة لشركة يمن موبايل للهاتف النقال (ش. م . ي. ع) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 م

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013م

(ظهرت المبالغ لأقرب ألف ريال يمني)

1 - التأسيس وطبيعة النشاط :

تم تدشين خدمة يمن موبايل للهاتف النقال (شركة مساهمة يمنية عامة) كنشاط تابع للمؤسسة العامة للإتصالات السلكية واللاسلكية في 22 سبتمبر 2004م من قبل المؤسسة العامة للإتصالات السلكية واللاسلكية وفي 20 يوليو 2006م بدأت إجراءات تحويل يمن موبايل للهاتف النقال إلى شركة مساهمة يمنية عامة بموجب قانون الشركات التجارية اليمني رقم (22) لسنة 1997م وتعديلاته، وقراري مجلس الوزراء رقم (97) و(287) لسنة 2006م.

وفي 10 فبراير 2007م تم إشهار يمن موبايل كشركة مساهمة عامة بموجب قرار وزير الصناعة والتجارة رقم (50) لسنة 2007م والذي بموجبه تم منح الترخيص بتأسيس شركة يمنموبايل للهاتف النقال (شركة مساهمة يمنية عامة).

قدمت المؤسسة العامة للإتصالات السلكية واللاسلكية جميع الموجودات المكونة لرأس مال الشركة كما في 31 يوليو 2006م، وأشترى المؤسسون نسبة (17.09%) من رأس المالبموجب عقود بيع من قبل المؤسسة العامة للإتصالات السلكية واللاسلكية للمؤسسين. وإعتباراً من 1 يناير 2007م أصبحت نسب المساهمين في الشركة على النحو الآتي:

فئات المساهمين	نسبة الاسهم
المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية	% 59.37
الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات	% 4.50
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	% 3.25
صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي بوزارة الدفاع	% 3.17
الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي	% 2.85
صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي بوزارة الداخلية	% 2.16
المؤسسة الاقتصادية اليمنية	% 1.16
الشركات وما في حكمها	% 9.26
المواطنين وموظفي الاتصالات	% 14.28
الإجمـــــالي	% 100

إن النشاط الأساسي للشركة هو امتلاك محطات وشبكات اتصالات وتقديم خدمات الهاتف النقال داخل الجمهورية اليمنية.

وتقع الإدارة العامة للشركة في شارع التلفزيون، وعنوانها البريدي ص. ب: رقم (737)، صنعاء - الجمهورية اليمنية.

2 . عام :

تم إعداد البيانات المالية للشركة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

1.2 العملة الوظيفية وعملة العرض :-

تم إعداد وعرض البيانات المالية بالريال اليمني (العملة الوظيفية للشركة) وتظهر كل القيم لأقرب ألف ريال يمني (إلا إذا أشير إلى خلاف ذلك).

2.2 التقديرات والأحكاما لمحاسبية المهمة :-

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرا ت وإفتراضات ذاتأثيرفي تطبيق السياسات وكذا أرصدة الموجودات و المطلوبات الماليةفي تاريخ البيانات الماليةوكذلك على قيم الإيرادات والمصروفات ،و تستند تلك التقديرات والإفتراضات علىالخبرة السابقة للشركة وعوامل أخرى عديدة تعتبرها الشركة معقولة في ظل ظروف السائدة والتيتشك لنتائجها الأساس عند إتخاذ القراربشأن قيم الأصول والإلتزامات ،لذلك قدتختلف النتائج الفعليةعن هذه التقديرات.وتخضع التقديرات و مايتعلق بها من إفتراضات للمراجعة بصورة مستمرة ،كما يتم إثبات التغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي حدث فيها التغيير وأية فترات مستقبلية.

كماأن المعلوماتالمتعلقةبالأحكام والتقديرات المهمة والمطبقة بالسياسات المحاسبية والتي لها تأثيرها على الأرصدة تظهرب البيانات المالية بالإيضاحات رقم (1.11، 1.12، 1.1.14، 1.21، 2.21، 3.21).

3. التغييرات في السياسات المحاسبية

1.3 المعايير الجديدة والمعدلة سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013م

هناك عدد من المعايير الجديدة والمعدلة سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013م. أدناه معلومات عن هذه المعايير الجديدة.

- **المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) البيانات المالية الموحدة**

حل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (27) - البيانات المالية الموحدة والمنفصلة والتفسير رقم (12) توحيد البيانات المالية للمنشآت ذات الغرض الخاص. حيث تم تنقيح تعريف السيطرة وتوفير إرشادات جديدة واسعة النطاق على تطبيقه. هذه المتطلبات الجديدة لديها القدرة على التأثير في الاستثمارات التي تعتبر كشركات تابعة، وبالتالي التغيير في نطاق التوحيد. ومع ذلك، فإن متطلبات وآليات التوحيد والمحاسبة عن التغيرات في الحصص غير المسيطر عليها والمحاسبة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة لا تزال نفسها من دون تغيير.

- **المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (11) إتفاقيات المشاركة**

حل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (11) محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (31) الحصص في المشاريع المشتركة. والتفسير رقم (13) الوحدات تحت السيطرة المشتركة – المساهمات غير النقدية للمشاركين في مشروع مشترك. حيث تم تنقيح فئات إتفاقيات المشاركة، ومعايير التصنيف إلى تلك الفئات، بهدف مواءمه أوثق للمحاسبة مع الحقوق والالتزامات المتعلقة باتفاقيات المستثمر. بالإضافة إلى ذلك، تم الاستغناء عن الخيار الخاص باستخدام التجميع النسبي للمشاريع المشتركة. ويتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (11) استخدام طريقة حقوق الملكية في المحاسبة، والتي تستخدم حالياً في الاستثمارات في الشركات الزميلة.

- **المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (12) الإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى**

إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (12) يعمل على تكامل وتناسق متطلبات الإفصاح لأنواع مختلفة من الاستثمارات، بما في ذلك المنشآت غير الموحدة الهيكل. حيث يعمل على تقديم متطلبات جديدة للإفصاح حول المخاطر التي تتعرض لها المنشأة من خلال مشاركتها مع المنشآت التنظيمية الأخرى.

- **التعديلات اللاحقة على معيار المحاسبة الدولي رقم (27) الاستثمارات في الشركات الزميلة و معيار المحاسبة الدولي رقم (28) الحصص المشتركة**

إن المعيار المحاسبي الدولي رقم (27) يتعامل حالياً فقط مع البيانات المالية المنفصلة، كما أن المعيار المحاسبي الدولي رقم (28) ضم الاستثمارات في الحصص المشتركة ضمن نطاقه ومع ذلك، فإن طريقة حقوق الملكية في المحاسبة لا تزال دون تغيير.

- **المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (13) قياس القيمة العادلة**

إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (13) يوضح تعريف القيمة العادلة ويقدم الإرشادات ذات الصلة، كما يعزز الإفصاحات حول مقاييس القيمة العادلة، ولا يؤثر على العناصر المطلوب أن يتم قياسها بالقيمة العادلة. إن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) واسع وينطبق على كلا من البنود المالية وغير المالية والتي تتطلب او تسمح المعايير الدولية الأخرى الافصاح عن القيمة العادلة ماعدا في بعض الظروف الاستثنائية.

وهو ينطبق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013م، ولا تحتاج متطلبات الافصاح التطبيق على المعلومات المقارنة في السنة الاولى من التطبيق.

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (19) منافع الموظفين**

تمت التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (19) في عام 2011م، وتتضمن عدداً من التحسينات المستهدفة في المعيار. حيث أن التغييرات الرئيسية تتعلق بخطط المنافع المحددة.

2.3 المعايير والتعديلات والتفسيرات على المعايير الحالية وغير سارية المفعول حتى الآن والتي لم يتم تبنيها من قبل الشركة

تم إصدار معايير وتعديلات وتفسيرات جديدة على المعايير الحالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ولكنها غير سارية المفعول حتى تاريخ البيانات المالية، ولم يتم تبنيها من قبل الشركة. وتتوقع إدارة الشركة بأن المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة ذات العلاقة سوف يتم تبنيها ضمن السياسات المحاسبية للشركة للفترة الأولى التي تبدأ بعد تاريخ نفاذ هذه الإصدارات. أدناه معلومات عن المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات التي يتوقع أن تكون ذات علاقة ببيانات الشركة المالية، وهناك معايير وتعديلات وتفسيرات جديدة أصدرت لكن لا يتوقع أن يكون لها تأثير على البيانات المالية للشركة.

- **المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) - الأدوات المالية**

يسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية : الإعتراف والقياس بـ (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 – الأدوات المالية). وحتى الآن صدرت بعض الفصول التي تتناول الإعتراف، والتصنيف والقياس والإستبعاد للأصول والإلتزامات المالية. هذه الفصول ستكون سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ من 1 يناير 2015م. ولا تزال هناك فصول أخرى تتناول دراسة منهجية الإنخفاض ومحاسبة التحوط حيث يجرى تطويرها وتحديثها. علاوة على ذلك، في نوفمبر 2011م قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية مبدئياً النظر في إجراء تعديلات محدودة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في ما يخص نموذج تصنيف الأصول المالية لمعالجة قضايا التطبيق. وتقوم الإدارة بتقييم أثر المعيار الجديد على البيانات المالية للشركة وعلى الرغم من ذلك لا تتوقع الإدارة تنفيذ هذه التعديلات حتى يتم إصدار كافة فصول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية ومن ثم سيتم عمل تقييم شامل لأثر جميع التعديلات.

4. السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية بإستخدام أهم السياسات المحاسبية وأسس القياس الملخصة أدناه.

1.4 أساس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية على أساس الإستمرارية وباستخدام أسس القياس المحددة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لكل نوع من الموجوداتوالمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وهذه الأسس مذكورة بالكامل في السياسات المحاسبية أدناه.

2.4 عرض البيانات المالية

يتم عرض البيانات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض البيانات المالية" (المعدل في عام 2007م) ويتم أيضاً عرض إجمالي الدخل الشامل في بيان واحد (بيان الدخل الشامل).

3.4 المعاملات بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات الشركة بالريال اليمني (العملة الوظيفية للشركة) وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم ترجمة الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، وتثبت الفروق الناتجة في بيان الدخل الشامل.

4.4 إندماج الأعمال

تم هيكلة ملكية الشركة في سنة 2006م، وقد تضمنت هيكلة ملكية الشركة إعادة تقييم جميع الموجودات والمطلوبات بتاريخ محدد للوصول إلى تكلفة الشركة، والتي تم سدادها (قيمة التكلفة) إلى المؤسسة العامة للإتصالات السلكية واللاسلكيةعن طريق أسهم حقوق الملكية في الشركة. يدخل هذا التحويل لجميع الموجودات وإصدار الأسهم ضمن تعريف إندماج الأعمال وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3). أستخدمت طريقة الشراء المحاسبية لجميع أعمال الشركة كما هو معرف في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3): إندماج الأعمال. ونتيجة لتطبيق طريقة الشراء المحاسبية، فقد تم الإعتراف المبدئي بالشهرة كأصل يمثل في تاريخ الإمتلاك، فائض القيمة العادلة لمبلغ الشراء مضافاً إليه التكلفة المباشرة للأمتلاك على صافي القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والمحتملة للشركة التابعة. وفي الحالات التي يتم فيها تقدير القيمة العادلة على أساس مؤقت، فإنه يتم إكمال عملية التقييم خلال (12) شهراً من تاريخ الإمتلاك مع إجراء تعديلات على قيمة الشهرة لتعكس أية تغييرات قد تحصل لاحقاً. وبعد الإعتراف الأولي، تكون القيمة الدفترية للشهرة هي سعر التكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض المتراكمة، يتم فحص الشهرة لمعرفة الإنخفاض سنوياً أو لفترات أقل إذا كانت الأحداث أو التغيرات في الظروف تشير إلى إحتمال وجود إنخفاض، وتقوم الشركة في تاريخ كل تقرير بفحص ما إذا كانت هناك مؤشرات لإنخفاض الشهرة.

5.4 الممتلكات والآلات والمعدات

تظهر الممتلكات والآلات والمعدات في السجلات المحاسبية بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك المتراكم وأي خسارة ناجمة عن الإنخفاض في قيمتها،وتتضمن التكلفة سعر الشراء بالإضافة إلى التكاليف المباشرة اللازمة لكي يكون الأصل جاهزاً للاستخدام للغرض الذي تم شراءه من أجله.

تظهر المشاريع قيد التنفيذ المعدة لغرض وتقديم الخدمات أو أغراض إدارية بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها أية خسارة محققة للإنخفاض في قيمتها، وتتضمن التكلفة الأتعاب المهنية وتكاليف التمويل المرسملة المرتبطة بشراء أو إنشاء موجودات مؤهلة وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركة. وعند إنتهاء العمل بها وتكون جاهزة للإستخدام يتم تحويلها إلى بند الممتلكات والآلات والمعدات المناسب. إن إهلاك تلك الموجودات يتم بنفس أساس إهلاك الموجودات الأخرى وذلك عندما تكون تلك الموجودات جاهزة للإستخدام في الأغراض المحددة لها.

يحتسب الإهلاك لشطب تكلفة الممتلكات والآلات والمعدات (بخلاف الأراضي ومشاريع قيد التنفيذ) مخصوماً منها القيمة المقدرة كخردة وذلك بأقساط متساوية على مدى عمرها الإنتاجي المقدر بإستخدام طريقة القسط الثابت لجميع الممتلكات والآلات والمعدات. في نهاية كل فترة مالية، يتم مراجعة العمر الإنتاجي المقدر، والقيم المقدرة كخردة وطرق الإستهلاك مع الأخذ بالحسبان أي تغير في التقدير المحاسبي.

تستهلك الموجودات التي تندرج تحت إطار الإيجار التمويلي على أساس عمرها الإنتاجي بنفس أساس إستهلاك الموجودات المملوكة أو مدة العقد الإيجاري أيهما أقل.

يتم إلغاء إدراج بند الممتلكات والآلات والمعدات عند الإستبعاد أو عندما لا يتوقع نشوء منافع إقتصادية من إستمرار إستخدام الموجودات. يتم إظهار الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إسبتعاد الأصل أو الإستغناء عنه والتي تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وعوائد البيع وتدرج في بيان الدخل الشامل.

وبناءً على قرار مجلس الإدارة رقم (3-1) لعام 2011م بتاريخ 16 مارس 2011م أقر المجلس تعديل نسب الإهلاك بما يتناسب مع العمر الإنتاجي للاصول وأقر تطبيقها إبتداءً من العام 2010م لتصبح الأعمار الإنتاجية المقدرة لإحتساب إستهلاك الموجودات كمايلي:

	العمر الإنتاجي
• مباني الإدارة	20 سنة
• المباني للمحطات	10-20سنة
• المعدات والأجهزة	5-7سنوات
• السيارات	5 سنوات
• الأثاث والمعدات المكتبية	4-10سنوات
• اللوحات الإعلانية والحملات الدعائية	4 سنوات

6.4 إنخفاض قيمة الموجودات الملموسة

تقوم الشركة في تاريخ كل تقرير مالي بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الملموسة من أجل تحديد فيما إذا كان هناك مؤشر للأنخفاض في قيمة تلك الموجودات. وفي حالة وجود أي مؤشر على ذلك، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لتلك الموجودات من أجل تحديد مدى الإنخفاض في قيمة تلك الموجودات (إن وجدت). في حالة عدم مقدرة الشركة على تقدير القيمة القابلة